الأمم المتحدة

A/C.2/59/SR.11

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr :.General
10 March 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٧/٠٠

الرئيس: السيد بالاريزو ..... (بيرو)

المحتويات

البند ٨٤ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-54954 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١/٤٠.

البند ٨٤ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (تابع) (A/59/92-E/2004/73، A/59/92/Add.1-E/2004/73/Add.1، A/59/92/Add.2-E/2004/73/Add.2، A/59/270، A/59/272، A/59/115 وA/59/155-E/2004/96)

١ - **السيد سوابون** (بنغلاديش): قال إنه رغم الرؤية الإيجابية للاقتصاد العالمي، كان تنفيذ توافق آراء مونتيري غير منتظم. والواقع أنه وفقاً لفريق زيدللو، انخفضت التدفقات المالية بمقدار ٥٠ بليون دولار عن المطلوب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولم يكن الإطار المتعلق بالقدرة على تحمل الدين مناسباً للبلدان منخفضة الدخل التي يرتفع فيها حدوث الفقر. ولا ريب في أن اتخاذ تدابير أكثر شمولاً لتخفيض عبء الدين، كزيادة الشروط التساهلية للتمويل، وتعديل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، وزيادة تخفيض الحدود القصوى للدين الخارجي، ستكون أكثر فائدة بكثير. وبعد أن رحب بالتقدم الذي أحرزته بعض البلدان في وضع جداول زمنية واضحة أو تجنيب نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لصالح المعونة الإنمائية الرسمية، طالب بزيادة تدفقات المعونة. وأضاف أنه سيكون من الضروري أيضاً استكشاف مصادر تمويل ابتكارية، بما في ذلك مرفق التمويل الدولي المقترح،وتقديم التبرعات وتعديل النظم الضريبية العالمية وضمان توزيع أكثر إنصافاً للاستثمار المباشر الأجنبي.

٢ - ومضى يقول إنه على الرغم من انتعاش التجارة الدولية التي زادت عام ٢٠٠٤ بما يقدر بنسبة ٧ في المائة. فإن الكثير من البلدان النامية، ولاسيّما أقل البلدان نمواً، لا يزال مهمّشاً أو أكثر تأثراً بالصدمات الخارجية. ودعا المجتمع الدولي إلى تحسين وصول البلدان النامية إلى التمويل التجاري، وحماية البلدان المتضررة من تحرير التجارة أو تقلب أسعار السلع الأساسية ومعالجة ضغط ميزان المدفوعات في البلدان النامية. وعليها أيضاً معالجة اختلالات السوق التي ستعقب مباشرة تحرير تجارة المنسوجات في عام ٢٠٠٥ بأن تقدم دعماً حقيقياً لبلدان مثل بنغلاديش. وطالب بأن يكون هدف الاتفاق الخاص بالمنسوجات والملابس هو مساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي، على نطاق أوسع، أن تترجم إلى نتائج ملموسة الأطر التي وضعتها منظمة التجارة العالمية للمفاوضات القادمة بشأن المجالات الرئيسية لبرنامج عمل الدوحة.

٣ - وقال إن بنغلاديش بقيادة رئيس الوزراء ضياء خطت خطوات كبيرة في المجال الاجتماعي-الاقتصادي. فقد حظيت باقتصاد مستقر، وحققت معدل نمو بنسبة ٥،٥ في المائة عام ٢٠٠٣. وسجلت نمواً قياسياً في الاستثمارات الأجنبية. وعائدات الصادرات وفي احتياطيها من العملة الأجنبية وهذه النجاحات جاءت نتيجة ما يلي: مزيج من الاستراتيجيات الاجتماعية-الاقتصادية الحصيفة، إدارة اقتصادية كلية قوية، استخدام ملائم للدعم الخارجي، ثقافة التعددية، الأخذ بآليات السوق والانحياز للفقراء وبسياسات تحقيق التوازن بين الجنسين، وقيام مؤسسات ديمقراطية قوية؛ ومبادرات ابتكارية من داخل الوطن للقضاء على الفقر في سياق بيئة مؤاتية.

٤ - **السيدة نافارو** (كوبا): أعربت عن القلق العميق إزاء الطريقة التي تعالج بها البلدان متقدمة النمو المفاوضات بشأن المسائل التي تناولها توافق آراء مونتيري، وتشمل الدين الخارجي، والتجارة الدولية والمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمارات المباشرة الأجنبية. وأضافت أنه بدلاً من تجديد الالتزامات والإرادة السياسية القوية، تقدم البلدان متقدمة النمو الأعذار والاشتراطات غير المجدية اقتصادياً وغير المقبولة أخلاقياً. وفي نظرها أن الفشل الاقتصادي للبلدان النامية ليس

نتيجة الخصخصة الجزافية، وتوازن الميزانية على حساب البرامج الاجتماعية وتحرير التجارة غير المحكوم، بل هو بالأحرى نتيجة التطبيق ''غير الملائم'' للإصلاحات الليبرالية الجديدة وضعف المؤسسات. وأردفت قائلة إنه على الرغم من وضوح أهمية دور القطاع الخاص، لاسيّما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في إيجاد الأعمال وتوزيع الدخل في البلدان النامية، فإنه لم يكن عنصراً محورياً في توافق آراء مونتيري ولا ينبغي المبالغة فيه أو أن يحول المناقشة عن مسارها فيما يتعلق بمسؤوليات الحكومات على الصعيدين الوطني والدولي.

٥ - وقالت إنه في الاجتماع الذي عقده في ربيع عام ٢٠٠٣ المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، اقترح وفد بلدها عدداً من التدابير المحددة بشأن التجارة الدولية وإصلاح النظام المالي الدولي والدين الخارجي. ودعا بوجه خاص إلى إنشاء آلية متعددة الأطراف في إطار منظومة الأمم المتحدة تسهم كنوع لمحكمة دولية لحل النزاعات بين المدينين والدائنين.

٦ - وأشارت إلى أن وفدها يلاحظ باهتمام المقترحات الأخيرة بشأن إنشاء آليات ابتكارية لتمويل التنمية، لاسيّما المقترحات الواردة في الدراسة أجراها المعهد العالمي لبحوث اقتصادات التنمية التابع لجامعة للأمم المتحدة. وتمت منذ سنوات مناقشة عدد من المبادرات التي بحثتها الدراسة، وقد حان الوقت لاتخاذ إجراء بشأن إيجاد حقوق سحب خاصة جديدة، وفرض ضريبة دولية على المضاربات المالية وانبعاثات الكربون وتشجيع زيادة تحويلات المهاجرين إلى البلدان النامية. غير أن مثل هذه المصادر البديلة للتمويل، لن تحل بأي حال من الأحوال محل الالتزامات الدولية المتعهد بها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وغيره من المؤتمرات العامة الرئيسية للأمم المتحدة ومؤتمرات القمة. ولا يجب في ظل أية ظروف أن يصبح تمويل التنمية عملاً من أعمال الاستثمار، بل يجب بالأحرى أن يكون ملتزماً بروح التعاون الدولي المتوخي.

٧ - **السيد شاف** (سويسرا) قال إن بلده لا يزال ملتزماً تماماً بنهج أصحاب المصالح المتعددين الذي تم طرحه خلال العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وأشار إلى تقرير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (A/59/270)، فقال إن التمايز الجاري والدعم الخارجي ضروريين للمساعدة على تعزيز السياسات الداخلية السليمة التي تنقدها البلدان النامية - التي لا تزال أكثر تأثراً بالصدمات والتغييرات الاقتصادية الخارجية. وأضاف أن وفده يثني على الحوار متعدد أصحاب المصالح بشأن تعبئة الموارد الذي شرع فيه مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأخذ بنهج أصحاب المصالح المتعددين في الأعمال التحضيرية للسنة الدولية للائتمانات الصغرى.

٨ - وأردف قائلاً أن سويسرا تشجع الاستثمار الخاص من خلال دعمها لجمع ونشر المعلومات التي تعود بالنفع على المستثمرين الأجانب والمحليين في البلدان النامية على السواء. وأنها عملت من خلال مكتب تمويل التنمية، مع المحفل الاقتصادي العالمي لبحث الدور المحتمل للقطاع العام في إصدار صكوك مالية لتخفيف المخاطر ودراسة دور المؤسسات متعددة الأطراف في تعبئة رءوس الأموال الخاصة. وأشار إلى أن سويسرا لا تزال تواصل تقديم التدريب والمساعدة المالية والتقنية لتقوية الأطر القانونية والمؤسسية للبلدان النامية في مجال الاستثمار وتعميق القطاعات المالية لهذه البلدان وتحسين مهارات مواردها البشرية ودعم إدماجها في القطاع المالي العالمي.

٩ - وأكد، فيما يتعلق بالتجارة، على أهمية تحقيق خاتمة ناجحة لجولة الدوحة من أجل وضع مناظير للنمو طويلة

الأجل في أفقر البلدان. وتحول للحديث عن الدين الخارجي، فأشاد بتجديد موعد انتهاء مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين لكي يتاح لمزيد م البلدان الاستفادة من تلك المبادرة. وحث، في هذا الشأن، تلك البلدان على معالجة الاختلالات الهيكلية فيها، وطالب بتقديم المساعدة التقنية لدعم جهودها في إدارة الدين.

١٠ - وقال إنه ليست البلدان جميعاً ستنعم بنتائج سريعة من محركي النمو المتلازمين وهما الاستثمار الأجنبي وتخفيض عبء الدين. فكثير من البلدان سوف يستمر في الاعتماد على المساعدة الإنمائية الرسمية التي يجب زيادة حجمها وفعاليتها بدرجة كبيرة لمساعدة تلك البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وبالنظر إلى النقص في المساعدة الإنمائية الرسمية، أعرب عن ترحيب وفده بالمناقشات الأخيرة بشأن تعبئة موارد إضافية لتمويل التنمية من خلال آليات ووسائل ابتكارية جديدة. وأضاف أنه حسبما أُبرز في الدورة الحالية للجمعية العامة وفي الاجتماعات السنوية لمؤسسات بريتون وودز، يجب دراسة هذه المقترحات بإمعان من جانب مكتب تمويل التنمية والبنك الدولي والمؤسسات الأخرى، لكي تعود بالنفع على البلدان الفقيرة أساساً وحتى توفر موارد إضافية دون أن تخلق اختلالات غير مرغوب فيها. وأشار أنه ليست هناك حاجة لإنشاء مؤسسات جديدة لهذا الغرض. ودعا في ختام كلمته إلى ضرورة إجراء الحوار رفيع المستوى لعام ٢٠٠٥ بشأن تمويل التنمية، كحدث منفصل قرب نهاية الدورة الستين للجمعية العامة، بعد الاستعراض الذي يجرى كل خمس سنوات لنتائج قمة الألفية.

رفعت الجلسة في الساعة ١٨/٠٥.